بمشاركة ٤٠٠ شخصية

هكذا احتضنت البصرة مؤتمر السيادة والديمقراطية للمحافظات الجنوبية الذي سبق مؤتمر بغداد

البصرة/عبد الحسين الغراوي

ممثلو أبناء ذي قار وميسان والبصرة أكدوا ضرورة مساهمة الجميع في تعزيز الأمن في إطار سلسلة المؤتمرات التي عقدها المجلس العراقي للسلم والتضامن في مناطق الشمال والوسط والفرات الأوسط.

احتضنت البصرة مؤتمر المحافظات الجنوبية (البصرة، ميسان، الناصرية) بمشاركة ٤٠٠ شخصية من مختلف الأطياف السياسية والدينية والوطنية بمشاركة شرائح من المجتمع المدني. في ٢٦ / ٥ قبل أن ينعقد مؤتمر بغداد للسيادة والديمقراطية بيومين فقط (مؤتمر بغداد عقد في ٢٨ / ٥) ولقد عقد مؤتمر البصرة تحت شعار (السيادة الكاملة أساس الديمقراطية) وتضمنت أعمال المؤتمر مناقشة أربعة محاور تناولت الأوضاع الراهنة في البلاد وسبل مجابهة المخاطر المحدقة بها وبخاصة الأمنية والاقتصادية ومستلزمات العمل الوطني لبناء العراق الجديد ومؤسساته الوطنية.

أهمية دور المرأة

وكان المؤتمر قد افتتح بكلمة ألقتها الدكتورة هناء أدور عضو المجلس الوطني للسلم والتضامن. تطرقت فيها إلى أهمية انعقاد المؤتمر مؤكدة أهمية مشاركة المرأة في رسم السياسة العراقية بنسبة لا تقل عن ٣٠٪.

(المدى) حرصاً منها على متابعة ما جرى في هذا المؤتمر قامت باستطلاع آراء عدد من الشخصيات المشاركة فيه للوقوف على وجهة نظرهم بصدد المواضيع التي طرحت على بساط البحث والتي تناولت قضايا الساعة والعمل الوطني المطلوب لتحقيق السيادة الكاملة للعراق ورسم خطوط تقدمه وإعادة إعماره مع مواجهة الموقف الأمني الذي يعد الأساس في عملية البناء والمضي نحو تحقيق الديمقراطية وإرسائها.

الخارطة السياسية

*السيد سلام ناصر الخدادي عضو جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في البصرة (طائفة الصابئة المندائيين) أشار في اللقاء إلى كون العراق يمر الآن بمرحلة انعطاف خطيرة نتيجة تكالب قوى الشر والظلام لمحاولة عرقلة تقدمه. ودعا إلى وقف كل أعمال العنف لإفساح المجال لقوى الخير لتمارس عملية بناء عراق حر ديمقراطي تحت مظلة السلام والاستقرار.

*أما الروائي نعيم عبد مهلهل ممثل محافظة ذي قار فقال في ملاحظة له أن غالبية المؤتمرين يمثلون شريحة العشائر العراقية فيما غيبت الكثير من الواجهات الوطنية بشتى أطيافها واتجاهاتها ودعا إلى شمولية الوعي العراق بكل اتجاهاته الوطنية والمتحضرة.

*وقال الدكتور ساجد حميد الركابي. الأستاذ في كلية القانون والسياسة بجامعة البصرة. أن المؤتمر خطوة أولى باتجاه أسس رصينة لبناء سيادة حقيقية وديمقراطية تتلاءم مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للعراق. وأكد أن لا تنمية بدون أمن ولا ديمقراطية بدون تنمية.

*وأعربت السيدة ياسمين جوزي زاهي رئيسة جمعية حقوق المراة الصابئية (المندائية) عن تمنياتها لأن تأخذ المرأة دورها في جميع مجالات العمل الوطني وأن يكون هذا الدور مدعوماً بالفعل الملموس وليس بالكلام في مؤتمرات وندوات والنتيجة لا شيء. ودعت الصحافة العراقية إلى القيام ببلورة الصيغ الموضوعية لدعم جهود المرأة وتوجهاتها الوطنية الجديدة.

*وأكد السيد عادل الشماري الأستاذ في جامعة البصرة ضرورة أن تسهم مثل هذه المؤتمرات في تعميق الوعي بالديمقراطية وتعزيز مستقبل الديمقراطية فيه.

*ويرى السيد عبد الجبار الحلفي الباحث في مركز دراسات الخليج بجامعة البصرة. أن انعقاد المؤتمر يعد خطوة ديمقراطية ويكشف عن المزايا التي تنهجها الدولة العراقية الجديدة.

شيوخ العشائر

*واستطلعت (المدى) بعد ذلك آراء ومقترحات بعض شيوخ العشائر في المحافظات الجنوبية وهم الشيوخ: يوسف رحيم وعلي مطشر وغانم داغر وصبري علي وسالم صكر وكاظم حسن القريشي وحلو غضبان وعبد الجبار علوان الذين قالوا أن الاحتلال كلمة مرة. ولا وجود للسيادة والديمقراطية في ظل الاحتلال وهذا ما اكده أيضاً د. رياض الأسدي الباحث في مركز دراسات الخليج العربي بجامعة البصرة بقوله: أنه لكي يتسنى للعراقيين بناء دولتهم الجديدة فإن خطواتهم الوطنية في عملية البناء يجب أن تكون بعيدة عن كل مظاهر الاحتلال المرفوضة.

ومن جهة أخرى ذات صلة. كان العميد محمد كاظم أحمد قائد قوات الشرطة في البصرة قد ناشد الأحزاب السياسية والدينية والقوى الوطنية وشيوخ العشائر المشاركين في المؤتمر الوطني للسيادة والديمقراطية للمحافظات الجنوبية الذي دعا إلى عقده المجلس العراقي للسلم والتضامن مساعدة إخوانهم أفراد الشرطة لتعزيز دورهم في تثبيت دعائم الأمن والاستقرار موضحاً: إننا نعاني ظرفاً أمنياً صعباً نتيجة لخرق القانون من قبل أشخاص يقومون بعمليات إجرامية تستهدف حياة المواطنين وممتلكاتهم ودعا شيوخ عشائر البصرة إلى دعم جهود الشرطة العراقية وذلك بالإسهام في ردع المجرمين الذين ينتمون إلى عشائرهم. مؤكداً أن المرحلة الراهنة تتطلب تكاتف كل الجهود الخيرة لتعزيز حالة الاستقرار.

البيان الختامي للمؤتمر

وكان المؤتمر قد أصدر بياناً في ختام أعماله تضمن جملة من القرارات والتوصيات المهمة التي تتلاءم والمرحلة الراهنة والحساسة نتيجة لقرب تسلم العراقيين لسيادتهم الوطنية مؤكداً أهمية أن تستمد السلطة القادمة شرعيتها من الشعب والحرص على قيام دولة مؤسسات قانونية كما دعت التوصيات إلى ضرورة الفصل بين السلطات وتحقيق التوازن والرقابة المتبادلة وتعزيز سلطة القضاء ومحاربة الفساد الإداري والسياسي والأخلاقي وتحقيق رقابة فاعلة وشاملة على هذه المظاهر. كما أشارت توصيات المؤتمر إلى السعي لتشريع قانون للأحزاب السياسية وقانون الانتخابات لفرض تنظيم الانتخابات وفقاً للمعايير والأسس القانونية والدستورية. وقد وجه المؤتمر رسالة شكر ومحبة إلى أهالي البصرة لمساهمتهم الفعالة في المؤتمر كما عبر عن شكره للمجلس العراقي للسلم والتضامن في جهوده الخيرة لبناء العراق الجديد.

الأمين العام للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي لـ (المدى):

متفائلون ببروز العراق الموحد القادر على لم شتات أبنائه

بغداد / طارق الجبوري

اكد الشيخ جواد الخالصي الامين العام للمؤتمر التأسيسي الوطني العراقي تفاؤله ببروز العراق الموحد القادر على لم شتات ابنائه والسير بهم على الطريق الذي تمثله رسالة الأمة وهويتها من اجل التقاء بشري على مثل وقيم الخير والمحبة والسلام..

الاحتمالان المختلفان

وقال خلال حديث لـ(المدى) ان العراق في هذه المرحلة مقبل على احتمالين كبيرين الاول هو ما تنبأ به الاعداء او تمنوه لنا والمستند إلى حالة التشرذم والفوضى السائدة وغياب الدولة الحقيقية ووجود الاحتلال وسيكون نتاج هذه الحالة وبقاؤها صراعاً داخلياً وتقسيماً للأرض العراقية وبروز الجماعات المسلحة التي سيتحكم كل فريق منها بجزء من الارض العراقية على الطريقة اللبنانية او الافغانية وهو لا يمكن أن يتحقق أما الصورة الاخرى أو الاحتمال الثاني فهو بروز العراق الموحد القادر على لم شتات ابنائه واعانتهم على مصاعب الحياة واعانة ابناء الامة للسير في طريق الصواب الذي تمثله رسالة الامة وهويتها الايمانية من اجل التقاء بشري على مثل وقيم الخير والمحبة والسلام وهذا الاحتمال الذي يتمناه العراقيون لانفسهم ومحبوهم في انحاء العالم ونحن متفائلون بحصول هذا الاحتمال وتحققه استناداً إلى قناعات ايمانية في الأصل وواقعية في الممارسة..

هكذا تواجه الفتن

ما الطريقة لتحقيق هذا التفاؤل وما دور المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي؟

يقول الشيخ جواد الخالصي الامين العام للمؤتمر المشرف حالياً على مدرسة الخالصي:- نعتقد أن ما يؤدي بالعراق إلى الاحتمال التقسيمي الخطر هو وجود الاحتلال ومن يعمل معهم وينفذ ارادتهم دون وجود مثابة عراقية تجمع شتات الشعب العراقي المعارض باجمعه للاحتلال من هنا جاء دورنا مع الكثير من المخلصين أن لا نكتفي بمعارضة الاحتلال وإنما العمل من اجل جمع كلمة العراقيين وتوحيد جهودهم لمجابهة الفتنة الطائفية او المناطقية أو العرقية لذلك اكدنا على موضوع الوحدة الاسلامية وإنشاء جماعة علماء العراق الموحدة التي تضم علماء المسلمين من كل المشارب والطوائف والخطوة الاخرى إنشاء المؤتمر التأسيسي الوطني العراقي الذي يضم كل الشرائح العراقية المخلصة من المسلمين وغير المسلمين ومن القوميات العراقية الرئيسة الثلاث العرب والكرد والتركمان ومن الاقليات القومية الاخرى من اجل أن يكون هناك صوت عراقي موحد يجابه الاحداث التي يمر بها العراق وقد تم والحمد لله عقد المؤتمر وانتخبت أمانته العامة التي تواصل نشاطاتها في مختلف المجالات والتي كان اخرها التصريح الصحفي حول التغيرات الاخيرة في العراق والمتضمنة الاعلان عن تشكيل الحكومة ورئاسة الدولة وقد وجهنا النقد لها خاصة ما يتعلق بعقدها اتفاقيات أمنية تبقي قوت الاحتلال إلى أمد غير محدود وتجعل كل قرارات الحكومة رهن إشارة المستشارين في الوزارات وهم يأخذون تعليماتهم من اكبر سفارة أمريكية في العالم في بلد لا يعد كبيراً في مساحته ولا حاجة له إلى سفارة أجنبية بهذا الحجم إن لم تكن مرتكز هيمنة على العراق والمنطقة ككل.

التردي الامني..من مظاهر الاحتلال

ومن المهم أن نتوقف عند نقطة مهمة هي حالة الامن الذي كان متوفراً ولا ينتهكه إلا رعب النظام نفسه اصبح منتهكاً من الناحية الاجتماعية حيث حالات الاختطاف والقتل والسرقات وانعدام امن المواطن في بيته ودائرته ومدرسته.. إن كل هذا مظهر من مخلفات الاحتلال البغيض الذي عجز عن تأمين الامن لنفسه فكيف يمكن أن يوفره لغيره.. إضافة إلى الجانب النفسي والاثر النفسي للاحتلال الذي يجعل من الشخصية المحتلة ارضها والمسيطر عليها من القوى الاجنبية شخصية ممسوخة لا تحس بالكرامة الانسانية وإن عملية الرفض هي الناتج الطبيعي للاحتلال وهو الوسيلة الوحيدة لحفظ كرامة الشعب وتحقيق سلامته النفسية وسلامة شخصية ابنائه..

الحكومة الحالية اعلنت إنها تسعى لتكون حكومة ذات سيادة كاملة وإن مسألة وجود القوات الاجنبية مرتبط بالوضع الامني واستقراره؟

-أنا شخصياً لا أرى إن فراغاً كبيراً سيحصل بذهاب الاحتلال ولا خللاً أمنياً ينتج من ذلك فما نعيشه الآن مع الاحتلال يفسر الوضع القاسي وكان يمكن تبني نقل السيادة بشكل صحيح وهي خطة تحدثنا حولها مع السيد الاخضر الابراهيمي ممثل الامين العام للأمم المتحدة وقدمناها مكتوبة وكانت تبنى على أساس أن تباشر الامم المتحدة دوراً رئيساً في العراق وأن يتم تعيين حكومة من الشخصيات المستقلة التي تتسم بالنزاهة والكفاءة وأن نكون ذات مواقف رافضة للاحتلال ولكن بشكل متعقل وسلمي فلا يصح أن يعين الاحتلال اناساً يشكلون امتداداً لتجربة مجلس الحكم الفاشلة وقد حظيت هذه الطروحات بالرضى والتأييد ولكن الاحتلال رفضها ولم يسر بالطريق الصحيح هذه المرة أيضاً فقام بفرض حكومة تخالف الميزات العامة المطلوبة للمرحلة الانتقالية الحرجة التي يمر بها العراق وبذلك تأسست سلطة تفتقد إلى الشرعية وتستمد قوتها من الاحتلال وهكذا سيمهد الاحتلال لتصاعد اشكال الرفض المختلفة وما يكتنفها من تضحيات وخسائر تمس الشعب العراقي بشكل عام..

هناك مشروع قرار يناقش في مجلس الامن حول موضوع السيادة الكاملة للعراقيين فما رايكم به؟

إذا لم تحدد معالم بعض نقاط السيادة فان أي قرار سيصدر عن مجلس الامن سيشكل تغطية للاحتلال واهم نقاط السيادة التي يراد تحديد معالمها أولاً موعد خروج القوات المحتلة (الجدول الامني) ثانياً السيطرة على ثروات العراق خصوصاً الثروة النفطية ثالثاً اعادة بناء الجيش والقوات المسلحة رابعاً الانتخابات ونزاهتها وموعدها الثابت وخامساً وهو الاهم عدم فرض قوانين فترة الاحتلال بقسميها المباشرة والانتقالية على ممثلي الشعب بعد الانتخابات.

الذكرى الـ (٢٩) لتأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني

قضية المرحلين والمهجرين على طاولة ندوة الحوار الديمقراطي

قيادة ثورة الشعب منذ عام ١٩٧ والمساهمة في اسقاط نظام صدام حسين وتعزيز فعل المرحلة الجديدة

حلت في الاول من حزيران الجاري ذكرى تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني، الذي ولد في العام ١٩٧٥، في ظروف كردستانية عصيبة، حيث انهارت الثورة الكردية، عقب توقيع اتفاقية الجزائر ١٩٧٥) والتي تنازل بموجبها صدام حسين عن نصف شط العرب واراض عراقية واسعة لقاء عقد صفقة تآمرية للقضاء على ثورة كردستان آنذاك والتي عرفت بثورة (ايلول ١٩٦).

ان تأسيس الاتحاد الوطني من قبل مجموعة من قادة وكوادر شعبنا الكردي وفي مقدمتهم جلال طالباني، لم يكن رد فعل عاطفي وانفعالي على اتفاقية الجزائر وانهيار ثورة شعبنا الكردي، بل كان تصميما واصرارا على مواصلة النضال والتصدي لمحاولات الحكومة الفاشية في بغداد والتي انتهزت انهيار الثورة لتنفيذ مؤامرتها وخططها الشوفينية للقضاء على شعبنا الكردي في العراق عبر اتباع سياسة الارض المحروقة وترحيل سكان القرى والقصبات الكردستانية وتعميق سياسة التعريب والتبعيث في كردستان.

صعوبة المرحلة

ان الظروف التي انبثق منها الاتحاد الوطني الكردستاني لم تكن صعبة ومعقدة على الصعيد الداخلي في العراق، بل كانت ضد أي نشاط كردي، الا ان المشاورات والاجتماعات تواصلت عقب انهيار الثورة، وتمكن جمع من مناضلي شعبنا اعلان تأسيس الاتحاد الوطني الكردستاني الذي كان كالصاعقة دوت في مدن كردستان وجبالها الشماء، ولم تمر الا سنة واحدة، حتى عاد الثوار بقيادة الاتحاد الوطني الكردستاني لأعلان الثورة في الاول من حزيران العام ١٩٧٦.

لقد ظن الاصدقاء قبل الاعداء، بأن اعلان الثورة في تلك الظروف كان مغامرة محفوفة بالمخاطر ورغم المصاعب والمؤامرات الاقليمية لخنق الثورة، الا ان بيشمركة الاتحاد الوطني الكردستاني لم يحاربوا الدكتاتورية الفاشية والمؤامرات الاقليمية، بل تمكنوا من اجتياز الصعاب ومواصلة مسيرة النضال، حتى غدت جبال كردستان مأوى لآلاف من البيشمركة الابطال وقدموا خلال تلك المسيرة وحتى انتفاضة آذار ١٩٩١ آلاف الشهداء والقرابين على طريق الظفر والانتصار.

ان الاتحاد الوطني الكردستاني ومنذ ولادته وقيادته ثورة شعبنا الجديدة، تحول الى مدرسة فكرية ونضالية جديدة، ليس فقط في الاسلوب بل في الممارسة ايضا، وكان لـ (مام جلال) الدور القيادي والمحوري في دفع مسيرة الاتحاد لما له من اثر كبير في قطع ذلك المشوار والذي توج بقيادته واحزاب الجبهة الكردستانية، لإنتفاضة شعبنا ومن ثم الانتقال من مرحلة النضال في الجبال الى النضال في المدن عبر تجربة الادارة الذاتية لاقليم كردستان واجراء اول انتخابات ديمقراطية وانبثاق اول برلمان كردستاني ومن ثم الحكومة الاقليمية والتي تحولت عبر السنوات الثلاث عشرة الماضية الى مسيرة حضارية في بناء المجتمع المدني في كردستان العراق، حيث تشهد المنطقة نهضة عمرانية واسعة ونموا اقتصاديا متزايدا وارتفاع معدلات الدخل لدى الناس وتحسن المستوى المعيشي للفرد وزيادة فرص الاستثمار والمبادلات التجارية و... الخ.

دور سياسي مهم وعلى الصعيد الثقافي، فأن إقليم كردستان العراق يشهد نهوضا ثقافيا كبيرا عبر تزايد المؤسسات الثقافية والدعم الحكومي لها.اما على الصعيد السياسي، فحرية الاحزاب والعمل السياسي مصونان بقانون صادر من البرلمان الكردستاني وهناك مجال واسع لحرية الفرد والصحافة الحرة، اضافة الى تطور مستوى المرأة ومشاركتها في النهضة السياسية والادارية والثقافية في كردستان العراق.وعلى الصعيد العراقي كان للاتحاد الوطني الكردستاني، دور فعّال في كل الانشطة السياسية منذ تأسيسه، وحتى الاطاحة بالدكتاتور، حيث كان للاتحاد شرف المشاركة في الاطاحة بالدكتاتورية ومحاربة الارهاب ومن ثم المشاركة في مجلس الحكم، الذي تمكن رغم الصعوبات، من ادارة العملية السياسية في البلاد.واليوم حيث ان اعلان الحكومة العراقية المؤقتة، فان الاتحاد الوطني الكردستاني سوف يشارك ويدعم الحكومة المرتقبة في قيامها بالمهمات الملقاة على عاتقها خلال فترة السبعة اشهر لاعادة الامن والاستقرار للبلاد ومحاربة الارهاب ودفع العملية السياسية في البلاد نحو شواطىء الامان عبر استرداد السيادة الكاملة للعراق وبناء دولة المؤسسات والدستور والعراق الديمقراطي البرلماني الفيدرالي التعددي.المجد والخلود لشهداء الاتحاد الوطني الكردستاني وعموم شهداء كردستان والعراق.

منظمة المستقبل الإنسانية للعوائل المتضررة والمتعففة

مؤسسات المجتمع المدني وعلاقتها بالدولة

بغداد/علي طالب عبد الحسين

مع بزوغ القرن السابع عشر دخلت أوروبا عصر التنوير المعروف بعصر النهضة حيث بدأ الانتقال من اقتصاد الإقطاع الزراعي إلى الصناعة وارتبطت الثورة الصناعية واختراع الآلة بحركة هجرة السكان من الريف إلى المدينة وانتقال العامل من المنزل إلى الورشة إلى المصنع الكبير، الذي يضم أعداداً كبيرة من العمال، فأصبح هناك طبقتان أحداهما تعمل لدى الأخرى التي تمتلك رأس المال وبدأ التعارض يتضح بين مصالح العمال وأصحاب المصانع. كذلك ارتبط هذا الوضع الاقتصادي الجديد بظهور حق الملكية الخاصة وهو ما دفع كل مجموعة من الأفراد إلى تأسيس نقابات واتحادات ومنظمات للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم الخاصة والمشتركة. وأصبحت هذه الروابط تحظى بولاء وانتماء عدد كبير من الأفراد بغض النظر عما يوجد بينهم من اختلافات في روابط طبيعية كالقرابة والدين والجنس واللون والطائفة وفرض سؤال جديد نفسه ما العلاقة بين الجماعات المعبرة عن مصالح خاصة لأعضائها والدول المعبرة عن المصلحة العامة للمجتمع ككل؟ وهل هناك مجال وسط للالتقاء بينهما؟ هنا، جاء المجتمع المدني كحلقة وصل بين هذين المجالين.

تنظيم المجتمعات

فالمجتمع المدني هو أحد أشكال تنظيم المجتمعات بما يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بهدف حماية حقوق ومصالح الفئات المتنوعة والتوفيق بينهما؟ بما يضم أعلى درجة من المساواة فيما بينهما وهو يعتمد في ذلك على وسائل مستقلة بعيدة عن تدخل الحكومة وسيطرتها على أساس الاحترام المتبادل والموازنة بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة للمجتمع ككل وقد ارتبطت في التاريخ بممارسة الوان الاستبداد والقهر والظلم والتعدي على حقوق شعوبها بحجة حماية المجتمع من الفوضى والحروب وتسببت عهود حكم الملوك المستبدين في أوروبا في حدوث ثورات شعبية طالبت بالديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

هنا ظهرت الحاجة إلى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة الحكام المستبدين بما يعيد التوازن الذي سبق وأن تعرض للاختلال بين الحرية والنظام. وتمثلت تلك المنظمات في الجمعيات، والمنظمات غير الحكومية والنقابات التي أخذت صورة كيانات مستقلة عن الدولة، فلولا الاستقلال لما تمكنت من الحد من التسلط والاستبداد الحكومي ووقف اعتداء السلطة على حقوق الأفراد والجماعات.

لا صراع مع دولة الحرية

وهكذا، حدث التطور في معنى المجتمع المدني من وسيلة للتنظيم تهدف إلى الحفاظ على المصلحة الخاصة فقط إلى وسيلة لحماية الحقوق والحريات في مواجهة الدولة. ولكن هل معنى ذلك أن المجتمع المدني في صراع دائم مع الدولة؟ الحقيقة أن هذا غير صحيح، فالمجتمع المدني يتعارض فقط مع الدولة المستبدة غير الديمقراطية ولكن الدولة لا تسعى بالضرورة لتقييد الحريات أو كبتها، وإنما هي في الأصل جاءت كوسيلة ابتكرها الإنسان للحفاظ على كيان المجتمع وتحقيق النظام. ولهذا فإن لها وجهها الإيجابي المتمثل في دورها سعياً للارتقاء بالمجتمع كالتنمية الاقتصادية وحماية الهوية الحضارية والثقافية. هذه الغايات العامة يطلع عليها أي شعب، وقد يقبل الأفراد التضحية ببعض مصالحهم الخاصة في سبيلها.

ولكن للوصول إلى هذا القبول يحتاج المجتمع إلى الدخول في حوار يتم فيه تبادل وجهات نظر الفئات المختلفة وصولاً إلى حل وسط. فكيف يتم هذا الحوار؟ هنا يأتي دور مؤسسات المجتمع المدني التي توفر قنوات وسيطة يتم من خلالها الحوار بشكل منظم في سلام دون أن يشعر أي

منظمة المستقبل الإنسانية للعوائل المتضررة والمتعففة

مشروع إنساني لخدمة المعوقين واليتامى والأرامل وضحايا النظام السابق

بغداد/حميد طارش الساعدي

منظمة المستقبل الإنسانية للعوائل المتضررة والمتعففة هي إحدى منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال المساعدات الانسانية التي تم افتتاحها يوم الاثنين الموافق ٣١/ ايار الماضي بمشاركة العديد من منظمات وشخصيات المجتمع المدني.

إبراهيم دحلوس السراي رئيس المنظمة تحدث لـ (المدى) عن برنامج المنظمة بالقول إنه لا يخفى عليكم ما مر به عراقنا الحبيب طوال خمسة وثلاثون عاما من ظلم واضطهاد وسلب للحريات والآن وبعد سقوط النظام البائد المقبور وبزوغ شمس الحرية اجتمعت نخبة من الملاك التكنوقراطي واصحاب الفكر في شتى المجالات لانشاء (منظمة المستقبل الانسانية للعوائل المتضررة والمتعففة) لخدمة الانسان العراقي في شتى المجالات الانسانية وتوفير سكن ملائم لهم وتوفير العيش الكريم واصلاح قدر المستطاع ما خلفه النظام السابق من مآس. (معوقين، يتامى، أرامل.. الخ)

قال إن أهدافنا بالمحصلة هي الآتية:

١-الحصول على الموافقات الرسمية والقانونية لغرض توزيع قطع أراض سكنية للعوائل التي ليس لها سكن او انشاء مجمعات سكنية عليها وتوزيعها على الفقراء ممن لا يملكون داراً.

٢-مساعدة المرضى، وخاصة ذوي الامراض المزمنة، الذين لا يقدرون على دفع نفقه العلاج.

٣-مساعدة اليتامى والارامل والمعوقين في شتى مجالات الحياة.. اقتصادياً وثقافياً.. وصحياً.

٤-التنسيق مع جميع المنظمات الانسانية داخل العراق وخارجه من اجل التعاون الجدي لخدمة المجتمع.

٥-ايفاد ملاكات إلى خارج العراق من اجل التنسيق مع المنظمات ذات الاهداف المشتركة والتعاون فيما بينها من اجل بناء عراق جديد.

٦-بناء مستوصفات قروية في الريف الذي هو بحاجة ماسة لمثل هذه الرعاية.

٧-الاتصال بجميع الدوائر ذات العلاقة بالاسكان من اجل توزيع الاراضي السكنية الشاغرة على المستحقين.

وعن الموارد المالية للجمعية قال إنها تأتي من المشاريع التي تنفذ عن طريق المنظمة ويكون جزء من أرباحها للعمل الانساني ومن بدلات الاشتراك في عضوية الجمعية.

ومن الهبات والمساعدات التي تقدم، بدون شرط، إلى الجمعية سواء من داخل العراق أو خارجه.

ومن التمويل الذاتي من قبل المؤسسين الميسورين.